﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ٩٤﴾ [يونس: 94]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

شقاء بني إسرائيل بما أوتوا، وكون الحقّ ما أنزل على نبيِّ الختام

لمّا كان "ما مضى - من آياتِ هذه السّورةِ المبيِّنةِ أنَّ مَن أُريدت شقاوتُه لا ينفعُه مشاهدةُ الآياتِ - سببًا لنفي الشَّكِّ عنها وإثباتِ اليقينِ بمضامينِها بما سلفَ من الأدلَّةِ على تلك المضامين. وكان ﷺ - كما مضى في آخرِ التي قبلَها - أشفقَ الخَلْقِ لا سيَّما على العربِ وعلى قومِه منهم خصوصًا، وكانت الوصيَّةُ قد برزت من الجنابِ الإلهيِّ له بما يوافق طَبعَه من بذلِ الجهدِ في ملاطفتِهم، كان ذلك جديرًا بأن يحرِّكَ طبعَ البشرِ لتمنّي الإجابةِ لِما يقترحون، وكان طلبُ ذلك بعد الفطامِ عنه من أفعالِ الشَّكِّ في الجملةِ، فأُريد صرفُ النَّفسِ عنه بالكلّيَّةِ، ولو بالحضورِ في البال، فقيلَ مسبَّبًا عمّا قبلَه: ﴿فَإِن كُنتَ﴾"[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿شَكٍّ﴾: أصلُ الشَّكِّ يَدُلُّ على التَّداخُلِ، ومِنْ ذلكَ قَولُهُم: شَكَكْتُهُ بالرُّمحِ؛ وذلكَ إذا طَعَنْتَهُ، فَداخَلَ السِّنانُ جِسْمَهُ، ومِنْ هذا البابِ الشَّكُّ، الَّذي هو خِلافُ اليقينِ؛ إنَّما سُمِّيَ بذلكَ؛ لأنَّ الشّاكَّ كأنَّهُ شُكَّ له الأمرانِ في مَشَكٍّ واحدٍ، وهو لا يَتيقَّنُ واحِدًا منهُما، فمن ذلكَ اشتقاقُ الشَّكِّ[2]. والشَّكُّ أيضًا: الرَّيْبُ[3]. ويأتي بمعنى

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/204.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (شكك).
(3) ابن سِيدَه، المخصّص: 4/346.

التباسِ الأمرِ وعدمِ اتِّضاحِه[1]. والشَّكُّ في قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِي﴾: من باب التَّهييجِ والتَّثبيتِ، وقطعِ الأطماعِ عنه ﷺ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [القصص: 86][2].

2) ﴿ٱلْمُمْتَرِينَ﴾: أصلُ المَرْيِ من: مَرَيْتُ النّاقةَ؛ إذا مَسَحْتُ ضرعَها للحَلْب[3]، والمِرْيَةُ: التَّردُّد في الأَمْرِ، وهو أخصُّ من الشَّكِّ، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحج: 55][4]، والامتراءُ: المحاجَّةُ فيما فيه مرية، قال تعالى: ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: 34]. والمِراءُ أيضًا: الجِدالُ، والمُماراةُ: المُجادَلَةُ على مَذْهبِ الشَّكِّ والرّيبة، ويُقالُ للمُناظَرَةِ: مُماراةٌ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ يَسْتَخْرجُ ما عنْدَ صاحبِه، ويَمْتَريه، كَما يَمْتَري الحالبُ من الضَّرْعِ[5]، والمقصود بـ ﴿ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ في الآية: المتردِّدين[6].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الأمـرُ بسـؤالِ أهلِ العلمِ، لمَن وقعَ له شَكٌّ أو شبهةٌ

يخاطبُ اللّه تعالى النَّبيَّ ﷺ والمرادُ سواه، يقولُ تعالى: فإنْ كنتَ - يا محمد ﷺ - في شكٍّ من حقيقةِ ما أخبَرْناك في القرآنِ من أنَّ بني إسرائيلَ لم يختَلِفوا في أمرك إلّا من بعدِ مَجيئِك - لأنَّهم يَجِدونَك مكتوبًا عندهم، ويَعرِفونك بصِفاتِك الواردةِ في كُتُبِهم - فاسألْ أهلَ الكِتابِ الذين يقرؤونَ التَّوراةَ والإنجيلَ من قبلِك؛ فإنَّهم يَعلَمونَ صحَّةَ ذلك، لقد جاءك الحَقُّ اليقينُ من رَبِّك بأنَّك رسولُ اللّه، وأنَّ هؤلاءِ اليَهودَ والنَّصارى يعلمونَ صِحَّةَ ذلك، ويَجِدونَ صِفتَك في كُتُبِهم، ولكِنَّهم يُنكِرونَ ذلك مع عِلمِهم به، فلا تكونَنَّ من الشّاكّينَ في صِحَّةِ ذلك[7].

(1) الفيوميّ، المصباح المنير: (شكك).
(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 3/124.
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (مري).
(4) الرّاغب، المفردات: (مرى).
(5) الزبيدي، تاج العروس: (مري).
(6) السجستانيّ، غريب القرآن، ص: 434، والرّاغب، المفردات: (مرى)، وابن الهائم، التّبيان، ص: 97.
(7) ابن جرير، جامع البيان: 12/285، 286، وابن عطيّة، المحرر الوجيز: 3/143، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 4/296.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ إضمارِ الخطابِ العامّ في الخطابِ الخاصّ:

خـطـابُ الأُمَّـة بقائدِها أدلُّ على الإلـزامِ وأدعـى للالتزام

في قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ جاء الخطابُ بالضَّمير المفردِ، والمرادُ به لكلِّ سامعٍ غيرِ النبيِّ ﷺ؛ "وكثيرًا ما يأتي الخطابُ في ظاهرِه لشخصٍ، والمرادُ غيرُه"[1]. وإنَّ خطابَ الأمَّةِ من خلال الضَّميرِ الذي ظاهرُه أنَّه عائدٌ للنَّبيِّ ﷺ فيه حثٌّ على الامتثال؛ فإنَّ "الأمرَ بإمامِ القومِ وسيّدِهم يستلزمُ الأمرَ لتوابعه، وهذا اللّازمُ هو المرادُ هنا؛ لقيام القرينةِ المانعةِ عن إرادةِ ظاهرِه منفردًا أو مع قومِه"[2]؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لا يشكُّ أصلًا، وقد عَدَلَ النَّظمُ عن خطاب الأمَّةِ مباشرةً؛ لأنَّ الله "ﷻ يُضْمِرُ خطابَ الأمَّةِ في خطاب رسولِه ﷺ؛ لأنَّ الأتْباعَ حين يقرؤون، ويسمعون الخطابَ، وهو موجَّه بهذا الأسلوبِ إلى الرَّسول ﷺ فَهُمْ لن يستكْفوا عن أيِّ أمر يصدُرُ إليهم... وجاء الأمرُ هنا لرسول الله ﷺ؛ لتفْهمَ أمَّتُه أنَّ الرَّسولَ ﷺ ما كان ليتأبّى على أمرٍ من أوامرِ الله، بل هو ﷺ ينفِّذُ كلَّ ما يُؤمَرُ به بدقَّةٍ؛ وذلك من بابِ خطابِ الأمَّة في شخصيَّةِ رسولِها ﷺ"[3]، وذلك بحسَبِ مضمونِ الكلام، فلمّا كان الشَّكُّ في الدّين من خطيرِ الأسبابِ المؤدّيةِ للكفرِ؛ جاء التَّعبيرُ عنه بهذا الأسلوبِ البليغِ.

دلالة الفاءِ على السَّببيَّة، وأثرها في السّياق:

احـتـمـالُ وقـوعِ الـشَّـكِّ بسببِ ما يقع في روايةِ القَصَصِ

في قوله جلَّ شأنه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ﴾، عبَّرَ بالفاءِ الدّالَّةِ على السَّببيَّةِ للدَّلالةِ على أنَّ الشَّكَ المفترضَ قد يتسبَّبُ عن القَصَصِ السّابقِ؛ إذ إنَّ حكايةَ القَصَصِ سببٌ للشَّكِّ، مع قطعِ النَّظرِ عن قائلِه[4].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/106، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/175.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 9/563.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 10/6198.
(4) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 9/562.

دلالةُ التَّعبيرِ بالجملةِ الشَّرطيَّةِ:

تـأكـيـدُ الـحـقِّ بـوجـودِ الإجـابـةِ عـن كـلِّ شـكٍّ

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ عبَّر النَّظمُ الكريم بالجملةِ الشَّرطيَّةِ تأكيدًا لكونِه ﷺ على الحقِّ، "فإنَّ مضمونَ الشرطيةِ إنَّما هو تعليقُ شيءٍ بشيءٍ من غيرِ تعرُّضٍ لإمكانِ شيءٍ منهما، كيف لا؟ وقد يكونُ كلاهما ممتنعًا، كقوله ﷻ: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ ونظائرِهما"[1]. فأجرى افتراضَ وجودِ الشَّكِّ مجرى العقدِ المنجَزِ بتعليقِه بالسُّؤال، تحقيقًا لرفعِ الشَّكِّ، والغرضُ من ذلك تأكيدُ أنَّه على حقٍّ، فعلى سبيلِ الافتراضِ لو وقعَ شكٌّ فإنَّ الشَّكَّ يُزالُ بالسُّؤال؛ لأنَّ العلمَ بحقِّيَّةِ المُنزَلِ إليك معروفةٌ للسّابقين عليك.

إيثارُ أداةِ الشَّرطِ (إنْ) دونَ (إذا):

افـتـراضُ الـشَّـكِّ بـلا تـعـرُّضٍ لإمـكـانِـه، ينفي وجوده في إبّانه

في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ عبَّر النَّصُّ الكريم بـ (إنْ) الشَّرطيَّةِ دون (إذا)؛ لأنَّ "(إنْ) الشَّرطيَّةَ تقتضي تعليقَ شيءٍ على شيءٍ، ولا تستلزمُ تحتُّمَ وقوعِه ولا إمكانِه، بل قد يكونُ ذلك في المستحيلِ عقلًا كقولِه تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ ومستحيلٌ أن يكونَ له ولدٌ، فكذلك هذا مستحيلٌ أن يكونَ في شكٍّ، وفي المستحيل عادةً كقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖ﴾ أي: فافعلْ، لكن وقوعَ (إنْ) للتَّعليقِ على المستحيلِ قليلٌ، وهذه الآيةُ من ذلك"[2]؛ وذلك لأنَّ الشَّكَّ غيرُ متصوَّرٍ مِنَ النَّبيِّ ﷺ .

بيانُ توجيهِ الخطابِ بالفعلِ ﴿كُنتَ﴾ في السّياق:

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ﴾، عبَّر

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/175.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/105 - 106.

النَّظمُ الجليل عن الشَّكِّ افتراضًا بالفعلِ (كان) للدَّلالةِ على نوعٍ من الشَّكِّ بعينِه، وليس الشَّكُّ الَّذي يأتي بخاطرةٍ أو فكرةٍ عابرةٍ، بل المرادُ وجودُه في الشَّكِّ وكينونتُه فيه، والمرادُ من ذلك المبالغةُ في شأن الشَّكِّ الَّذي سِيقَ الكلامُ لأجْلِهِ، بحيثُ أن يكونَ شكًّا في أصل الوحي والنُّبوَّةِ والدّينِ.

الـشَّـكُّ المعتبرُ أن يكون عقديًّا لا عـرضـيًّـا ولا مَرَضيًّا

معنى (في) في قوله: ﴿فِي شَكٍّ﴾ في السّياق الحكيم:

في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ أدخلَ النَّظمُ الجليل (في) الدّالَّةَ على الظَّرفيَّةِ على الشَّكِّ، فهي "للظَّرفيَّة المجازيَّة، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [هود: 109]"[1]؛ إذ إنَّ الشَّكَّ ليس وِعاءً للإنسانِ، فجعلَ الشَّكَّ الذي هو معنًى ظرفًا للإنسانِ فيه مبالغةٌ بذلك الشَّكِّ، بحيثُ إنَّه تضخَّمَ حتّى احتوى صاحبَهُ.

جَـعْـلُ الـشَّـكِّ ظرفًا مبالغةٌ في شـأنِـهِ وفي أثـره وتأثيره

إيثارُ لفظِ (الشَّكِّ) دونَ (الرَّيبِ) في سياق الآية:

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، آثر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالشَّكِّ دونَ الرَّيبِ؛ لأنَّ المرادَ الشَّكُّ بوجود الوحي من عدمِه، وعدمُ اليقينِ بالشَّيءِ وجودًا وعدمًا يُعبَّرُ عنه بالشَّكِّ لا بالرَّيبِ؛ فالشَّكُّ هو "اختلافُ النَّقيضَيْنِ عند الإنسانِ وتساويهُما، وذلك قد يكونُ لوجودِ أمارتَيْنِ متساويتَيْنِ عندَه في النَّقيضَيْنِ، أو لعدم الأمارةِ فيهما، والشَّكُّ رُبَّما كان في الشَّيء، هل هو موجودٌ أو غيرُ موجودٍ"[2]، أمّا الرَّيبُ؛ فهو أخصُّ من الشَّكِّ؛ فهو شكٌّ مع تهمةٍ، أو هو مجرَّدُ التَّوهُّمِ، فالرَّيبُ هو "أن تتوهَّم بالشَّيءِ أمرًا ما، فينكشفُ عمّا تتوهَّمُه"[3].

الـشَّـكُّ أعـمُّ في الدَّلالةِ على عدمِ اليقينِ، والرَّيبُ شكٌّ مع تهمةٍ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/285.
(2) الفيروزابادي، البصائر: (شك).
(3) الرّاغب، المفردات: (شكك).

فائدةُ استحضارِ الشَّكِّ في قولِه: ﴿فِي شَكٍّ﴾:

مَـن خالجَتْهُ شبهةٌ؛ ينبغي حلُّها بالرُّجوعِ إلى أهلِ العلمِ والبصيرة

في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، ذكر النَّصُّ الجليل الشَّكَّ على سبيلِ الافتراض يتضمَّنُ تنبيهَ النَّبيِّ ﷺ "إلى صدقِ ما أخبرَه، ويثبِّتُ فؤادَه، وفي النَّهي عن الشَّكِّ أمرٌ بالتَّثبُّتِ واليقينِ والاطمئنانِ إلى أنَّه الحقُّ، فقولُه تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ هو فرضٌ غيرُ واقعٍ، والغرضُ منه: أوَّلًا: تثبيتُ النَّبي ﷺ، ثانيًا: بيانُ أنَّ الكتبَ السّابقةَ ثابتٌ فيها هذا. ثالثًا: تذكيرُ النَّبيِّ ﷺ بما حدث للنَّبيِّين قبلَه. رابعًا: بيانُ أنَّ القَصَصَ الصّادقَ يرَبّي اليقينَ"[1]. كما أنَّ في ذكرِ الشَّكِّ هنا " تنبيهًا على أنَّ مَن خالجَتْهُ شبهةٌ في الدّين ينبغي أن يسارِعَ إلى حلِّها بالرُّجوعِ إلى أهلِ العلم"[2].

وجهُ ذكرِ الشَّكِّ احتمالًا في السّياق المحكم:

مـا نُسب إلى الرَّسول المعصوم افتراضًا، هو منزَّهٌ عنه بإطلاق

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾، يثيرُ تساؤلًا للبحث، مفادُه: كيف قالَ لرسول الله ﷺ: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ مع قولِه في الكفرَة: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [هود: 110]؟ وإجابةُ ذلك: أنَّ بينَهما فرقًا عظيمًا؛ ففي قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾، أثبتَ الشَّكَّ لهم على سبيل التَّأكيدِ والتَّحقيق، أمّا قولُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ﴾ فإنَّه بمعنى الفرضِ والتَّمثيل، كأنَّه قيلَ: فإنْ وقع لك شكٌّ مثلًا، وخَيَّل لك الشَّيطانُ خَبالًا منه تقديرًا؛ ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾[3].

دلالةُ التَّنكيرِ وأثرها في سياق قولِه: ﴿فِي شَكٍّ﴾:

كـلُّ درجـاتِ الشَّكِّ معتبرةٌ، داعيةٌ للسُّؤالِ، صغُر أو عظُم

في قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ آثر النَّظمُ

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3631 - 3632.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/175.
(3) الزمخشريّ، الكشاف: 2/370.

العزيز أن يعبِّرَ بصيغة التَّنكيرِ في الشَّكِّ للدَّلالةِ على التَّقليلِ، أي: إن كنتَ "في شكٍّ ما يسيرٍ على الفرْضِ والتَّقديرِ"[1]. وذلك باعتبارِ أنَّ الشَّكَّ في حقيقةِ ما عليهِ النَّفسُ في أمرِ الوحيِ والدّينِ معتَبرٌ فيه ما صغُرَ منه وما عظُمَ.

بلاغةُ الكنايةِ في لفظِ الشَّكِّ في قوله: ﴿فِي شَكٍّ﴾:

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ ذهبَ بعضُ أئمَّةِ التَّفسيرِ إلى أنَّ المرادَ بالشَّكِّ في الآيةِ الكريمةِ الكنايةُ، فكنّى به "عن الضّيق أي: فإن كنتَ في ضيقٍ من اختلافِهم فيما أُنزل إليك وتعنُّتِهم عليك، وقيل: كنّى بالشَّكِّ عن العجبِ، أي: فإن كنتَ في تعجُّبٍ من عنادِ فرعونَ، ومناسبةُ المجازِ: أنَّ التَّعجُّبَ فيه تردُّدٌ، كما أنَّ الشَّكَّ تردُّدٌ بين أمرَيْنِ"[2].

التَّردُّدُ بين الحقيقةِ ونقيضِها، يتضمَّنُ الشَّكَّ والتَّعجُّبَ والضّيقَ

تِبيانُ تركيبِ ﴿مِّمَّآ﴾ في قولِه: ﴿فِي شَكٍّ مِّمَّآ﴾:

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ تركَّبَ حرف الجرِّ (مِن) مع الموصولِ (ما)، وهي دالَّةٌ على الابتداءِ، والمعنى: في شكٍّ ناشئٍ ممّا ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ من أوَّلِ الأمرِ، بأن تشكَّ فيه[3]. فيكونُ المرادُ بذلك الشَّكِّ في أوَّليَّةِ الرِّسالةِ وأصلِها.

الشَّكُّ في السّياقِ هو الشَّكُّ الواقعُ في أصلِ الرِّسالةِ وأوَّليَّتِها

إيثارُ الموصولِ (ما) في السّياق:

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، آثر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ باسم الموصولِ (ما)، الدّالِّ على التَّعميمِ، تعميمًا لكلِّ ما أُنزل إليه فيدخلُ في حيّزِ الشَّكِّ "القرآنُ أو الشَّرعُ بجملتِه"[4]، فيدخلُ فيه ما ذُكر في السّياق من قَصَصِ بني إسرائيل، "أي: إن كنتَ في شكٍّ مِنَ القَصَصِ المنزَّلةِ إليك التي من جملتِها

يحرم الشَّكُّ في بعض القرآن بلهَ كلّه

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/175، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 9/205.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/106.
(3) القنّوجيّ، فتح البيان: 6/122.
(4) ابن جُزَيّ، التّسهيل: 1/363.

قصَّةُ فرعونَ وقومِه، وأخبارُ بني إسرائيل"[1]. فمَن شكَّ في شيءٍ من القرآن؛ كان كمن شكَّ في كلِّ شيءٍ فيه، فالشَّكُّ في جزءٍ كالشَّكِّ في الكلِّ.

وجهُ إضافةِ ﴿أَنزَلْنَآ﴾ إلى ضميرِ التَّعظيمِ:

المنـزَلُ من اللهِ تعالى عظيمُ الشَّأنِ، باعتبار مصدر نزوله

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ أسندَ النَّظمُ الجليل فعلَ الإنزالِ إلى ضميرِ التَّعظيمِ لاستحضارِ العظمةِ في ذلك التَّنزيلِ، أي: بما لنا من عظمةٍ[2]، وذلك تفخيمٌ لشأنِ المنزَلِ.

بيانُ تخصيصِ الإنزالِ بشِبْهِ الجملةِ: ﴿إِلَيْكَ﴾:

مقصودُ الخطابِ الوحيِ الَّذي بلغَ النَّبيَّ ﷺ

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ خصَّصَ بليغَ النَّظم الجليل بشِبْهِ الجملةِ ﴿إِلَيْكَ﴾ للدَّلالةِ على الوصولِ، أي: جعلناه واصلًا إليك[3]، وذلك لِما في حرفِ الجرِّ (إلى) من الغاية، فهو ليس إنزالًا مطلقًا، بل إنزالٌ مع بيان الجهةِ التي بلغَها ذلك المُنزَلُ، وهو ما وقع فيه افتراضُ الشَّكِّ، فالشَّكُّ المرادُ هو الشَّكُّ في المُنزَلِ إليك، وليس الشَّكُّ في غيره، فهو شاكٌّ في شأنِ ما أُنزل إليه.

سرُّ التَّعبيرِ عن القرآن بـ ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾:

التَّعبيرُ عن القرآنِ بلفظِ النُّزولِ، مناسبٌ للشَّكِّ في أصلِ الرِّسالةِ

آثر النَّظمُ البليغ في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ أن يعبِّرَ عن القرآنِ بالجملةِ الفعليَّةِ ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، ولم يقلْ: (من القرآن، أو من الوحي)؛ تصريحًا بكونِه منزلًا من الله تعالى، وهو الأنسبُ في سياق النَّهي عن الشَّكِّ، كما أنَّه يتضمَّنُ متعلَّقَ الشَّكِّ، وهو الشَّكُّ في شأنِ نزولِه من عدمِه؛ لأنَّ الوصول إلى نفي إنزالِه تحقيقٌ لبشريَّةِ مصدرِه.

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/178.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/205.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/205.

معنى الفاء في لفظ: ﴿فَسۡـَٔلِ﴾ من السّياق:

التّـوجيـهُ بالسُّؤالِ كائنٌ بسببِ الشَّكِّ العارض في الافتراض

افتتح قولَه عزَّ ذكرُه: ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ بالفاء الدّالَّةِ على السَّبب، أي: بسبب ذلك الشَّكِّ اسألْهم[1]، فما بعدهَا يكونُ بسبب ما قبلَها، فالسُّؤالُ كائنٌ بسبب الشَّكِّ.

دلالةُ إجابةِ الشَّرطِ بالأمرِ ﴿فَسۡـَٔلِ﴾:

الشَّكُّ يقتضي البحثَ عن الحقِّ، والسُّؤالُ يثيرُ الجواب لرفعه

في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ﴾ .. ﴿فَسۡـَٔلِ﴾ وقع فعلُ الأمرِ في جوابِ الشَّرطِ، "وإنَّما تكون جملةُ: ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾ جوابًا للشَّرط باعتبارِ ما تفيدُه مادَّةُ السُّؤال من كونهم يجيبون بما يُزيل الشَّكَّ، فَبذلك يلْتئمُ التَّلازمُ بين الشَّرطِ والجوابِ"[2].

التَّعبيرُ عن المفعولِ بالاسمِ الموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

كلُّ مَن تحقَّقتْ فيه صلةُ الموصولِ، فهو جديرٌ بأن يُسأل

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾، عبَّر عن المسؤولِ بالاسم الموصول؛ لأنَّه أراد كلَّ مَن تحقَّقتْ فيه الصِّلةُ، فيكون شاملًا لمَن آمنَ من أهل الكتابِ، ومَن لم يؤمنْ، وإن كان إرادةُ مَن لم يؤمنْ أبلغَ في بيان الحقِّ؛ لأنَّه يجيءُ من مُعاندٍ، والحقُّ ما شهدتْ به الأعداءُ، و"لأنَّ إخبارَهم بما يوافقُ ما أُنزل، المترتِّبِ على السُّؤالِ أجدى في المقصودِ"[3].

نكتةُ جعْلِ القراءةِ صلةً للموصول:

القراءةُ ملمح شرعيٌّ، أمر به النَّبيُّ مع أوَّل آية أنزلت

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾، جاءت صلةُ الموصول جملةً فعليَّةً، متضمِّنةً فعلَ القراءة، "وفي جعْلِ القراءةِ صلةَ الموصولِ إشارةٌ إلى أنَّ الجوابَ، لا يتوقَّف على أكثرِ منها"[4].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/205.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/285.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/178.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/178.

نكتةُ مجيءِ فعلِ القراءةِ مضارعًا ﴿يَقۡرَءُونَ﴾:

شـرطُ اعـتـبـارِ القراءةِ دوامُها، والانتفاعِ بها

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾ عبَّر النَّظمُ الكريم عن القراءة بالفعلِ المضارعِ، أي: الذين يتابعون القراءةَ[1]، فيكونُ ذلك كالقيدِ بأنَّ الذين يُسألون يجبُ أن يكونوا من الَّذين يداومون على قراءةِ الكتابِ.

نكتةُ التَّعبيرِ عن بني إسرائيل بالفعل ﴿يَقۡرَءُونَ﴾:

الـحـقُّ مـؤكَّـدٌ معروفٌ لكلِّ مَن قرأ الكتابَ، فلا يصحُّ الشَّكُّ

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾ عبَّر عن أهل الكتاب بـ ﴿ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ ولم يقلْ: (بني إسرائيل، أو أهلَ الكتاب) للدَّلالةِ على أنَّ "ذلك محقَّقٌ عندَهم ثابتٌ في كتبهم حسْبما ألقَينا إليْك، والمرادُ إظهارُ نبوَّته ﷺ بشهادة الأحبارِ حسْبما هو المسطورُ في كتبِهم، وإنْ لمْ يكنْ إليه حاجةٌ أصلًا"[2]. وفيه تخصيصٌ للسُّؤال، فليس المرادُ سؤالَ كلِّ واحدٍ من أهل الكتابِ، ولا حصرَ السؤالِ بالأحبار، بل كلُّ قارئٍ قد قرأ الكتابَ يكونُ ممَّن يُسأل؛ لأنَّهم يعرفون الحقَّ بمجرَّدِ قراءةِ الكتابِ.

سرُّ تعريفِ (الكتابِ) في السّياق:

المـقـروءُ جنسُ الكتابِ المُنْزَلِ، لا كتابٌ بعينِه

في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾، جاء النَّظمُ الكريم بالكتاب معرَّفًا بالألفِ واللّامِ الدّالَّةِ على الجنسِ، فـ "المرادُ بالكتابِ جنسُه فيشملُ التَّوراةَ والإنجيلَ"[3].

معنى (مِنْ) في شبه الجملة: ﴿مِن قَبۡلِكَۚ﴾:

ابتداءُ القَبليَّة لا مطلق القَبلِ، وهُمْ أهلُ آخرِ كتابٍ قبلَك

في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿فَسۡـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقۡرَءُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكَۚ﴾ أدخلَ (مِن) الجارَّةَ على الظَّرفِ (قبل) للدَّلالةِ على الابتداءِ الملاصقِ للقبليَّةِ، لا القبليَّةُ المطلقةُ، فيكونُ المرادُ الزَّمانَ الذي

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/205.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/175.
(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/178.

سبقَك، فابتدأتْ قراءتُهم في ذلك الزَّمانِ، والمرادُ بهم أهلُ آخرِ كتابٍ قبلَ مجيئِك.

دلالةُ التَّقييدِ بالقبليَّةِ في السّياق:

في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ قيَّدَ الذين يقرؤون الكتابَ بأنَّهم كائنون قبلَ النَّبيِّ ﷺ إشارةً إلى أنَّ تخصيصَهم بقراءةِ الكتابِ قد انتهتْ بمجيءِ النَّبيِّ ﷺ، وفيه إيماءٌ إلى أنَّ هناك من يقرأ الكتابَ غيرهُم، وهو القرآنُ، كما أنَّ فيه احتراسًا من أن يكونَ المرادُ الّذين يقرؤون القرآنَ.

انتهى اختصاصُهم بقراءةِ الكتابِ ببعثةِ نبيِّ الختام

بلاغةُ الاستئنافِ البيانِّي لجملةِ ﴿لَقَدْ جَآءَكَ﴾:

الجملةُ في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ استئنافيَّةٌ "استئنافًا بيانيًّا لجوابِ سؤالٍ ناشئٍ عن الشَّرط وجوابه، كأنَّ السّامعَ يقولُ: فإذا سألتُهم ماذا يكونُ؟ فقيل: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾"[1].

بعدَ السُّؤالِ الناشئِ عن الشَّكِّ، يأتي التَّأكيدُ القاطعُ

سرُّ التَّوكيدِ بـ(اللّام)، و(قد) في السّياق:

جاءت الجملةُ في قوله جلَّ شأنُه: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ مؤكِّدةً باللّام و(قدْ) تقويةً للخبرِ وللجزمِ به[2]، كما أنَّ في تأكيدِ الجملةِ ردًّا على الإنكار؛ لأنَّ المقصودَ من الخطابِ الأمَّةُ وليس النَّبيُّ ﷺ فهو ليس بمحلٍّ الحاجةِ للتَّأكيدِ والإعلامِ بأنَّه على الحقِّ، فلمّا أُريد الرَّدُّ على الإنكارِ المتسبِّبِ عن إيرادِ تلك القصصِ؛ قُرنتِ الجملةُ بحرفَيِ التَّأكيد[3]، وإنَّما وقع ذلك "لزيادةِ التَّثبيتِ والعصمةِ، هذا هو الوجهُ، وعليه النَّظمُ والتَّأليفُ؛ فإنَّه تعالى لمَّا قال لحبيبِه ﷺ تهْييجًا وإلهابًا: فإن كُنت في شكٍّ أنَّ ما أنزلناه إليكَ حقٌّ، وأنَّك نبيٌّ مرسلٌ، فاسألْ أهلَ الكتابِ من الذين آمنوا،

دَفْعُ الإنكارِ بالتَّأكيدِ إثرَ إيرادِ القَصَصِ العجيبِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/285.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/143.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/286.

فإنَّهم يشهدون بذلك، واللّه ﷻ بجلالتِه وعظمتِه أيضًا يشهدُ، ويؤكِّدُ الشَّهادةَ بالقسمِ"[1].

بلاغةُ الاستعارةِ في جملةِ ﴿جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ﴾:

شـــدَّةُ ظـهـورِ الحقِّ، كمجيءِ الشَّخصِ بمرأى العينِ، لا تشوبُه شبهةٌ

قوله جلَّ شأنُه: ﴿لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾، وفيه استعار النَّظمُ الجليل المجيءَ للدَّلالة على الحصولِ والتَّحقُّقِ، فالمجيءُ مختصٌّ بالأجسام، فشبَّهَ الحقَّ بشخصٍ قد جاء، وحضر، وصار مشاهَدًا، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ به: وهو الشَّخصُ، وأبْقى قرينتَه: وهي المجيءُ، والجامعُ بينهما: الحصولُ والظُّهورُ والوضوحُ، والاستعارةُ تبعيَّةٌ؛ لكونها جاءتْ بالفعل، ومكنيَّةٌ لكونِ المشبَّهِ به محذوفًا[2]. فجعل الحقَّ كرجلٍ يأتي شاخصًا حاضرًا، والمرادُ شدَّةُ الحضورِ والتَّمكُّنِ من كونِه ظاهرًا بحيث لا تشوبُه شُبْهَةٌ.

وجهُ التَّعبيرِ بفعلِ المجيءِ ماضيًا:

تحقَّقَ المجيءُ، وثبتَ الحقُّ

في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ آثر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالفعل الماضي للدَّلالةِ على تحقُّقِ المجيءِ المفضي إلى تثبيتِ الحقِّ "الَّذي لا محيدَ عنه، ولا ريبَ في حقّيَّتِه"[3].

سرُّ تعديةِ الفعلِ جاء إلى ضميرِ المُخاطَبِ في ﴿جَآءَكَ﴾:

المبالغةُ بالمجيءِ بلا واسطةٍ

في قوله عزَّ ذكرُه: ﴿لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾، استعمل الفعلَ (جاء) متعدّيًا بنفسِه بلا حرفِ جرٍّ؛ للمبالغةِ في وصولِ الحقِّ إليه، بحيث إنَّه باشرَه بلا واسطةٍ، كما أنَّه يدلُّ على شدَّةِ الالتصاقِ بين القادِمِ والمستقبِلِ له.

دلالةُ تعريفِ (الحقِّ) في السّياق:

الحـقُّ الجامعُ لصفاتِ الثُّبوتِ والـوضـوحِ، الـدّافـعُ لكلِّ موارِدِ الشَّكِّ

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ عرَّف الحقَّ بالألفِ

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 7/566.
(2) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 9/563.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/175.

واللّام للدَّلالة على جنس الحقِّ، وذاته، أي: جاءك الحقُّ الثّابتُ "الواضحُ، الذي لا مَحيدَ عنه، ولا ريبَ في حقّيَّته"[1]، فجمعَ بالتَّعريف كلَّ صفاتِ الحقِّ، وهو المناسبُ في سياق التَّأكيدِ وقطعِ الشَّكِّ، ولا يناسبُ السّياقَ أن يأتيَ بالتَّنكيرِ، فلو قال: (جاءك حقٌّ)؛ لفاتَ كلُّ ذلك.

معنى (مِن) في قولِه: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾:

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ أدخل النَّظمُ الجليل حرفَ الجرِّ (من) الدّالَّةِ على الابتداءِ تشريفًا لشأنِ المنزَّل، والمنزَّلِ إليه، فقد ابتدأ النُّزولُ من الرَّبِّ المحسنِ المُنعمِ على النّاس.

تشريفُ المُنزَّلِ والمُنزَّلِ إليه، بإيرادِ جهةِ النُّزولِ

وجهُ التَّعبيرِ بلفظِ الرُّبوبيَّةِ في قولِه: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾:

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ آثر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بلفظ الرُّبوبيَّةِ دون الاسم الجليل إيماءً إلى أنَّ موردَ الحقِّ من ربِّك المحسنِ إليك، تشريفًا وتفخيمًا لشأنه[2] وللإشعارِ بأنَّ مَن أحسنَ إليك سابقًا هو من أنزلَ إليك كتابَه مُريدًا بذلك اللُّطفَ بك والإحسانَ إليك، فأنّى يكونُ في ذلك شكٌّ؟

موردُ الحقِّ ممَّنْ سبقَ إحسانُه، فأنّى يكونُ في ذلك شكٌّ

إضافةُ لفظِ (الربِّ) إلى ضميرِ المخاطَب:

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾، وفيه أضاف النَّظمُ العزيز لفظَ الرَّبِّ إلى ضمير المخاطبِ العائدِ للنَّبيِّ ﷺ، تشريفًا له وترغيبًا فيه، أي: إنَّ ربَّك المحسنَ إليك هو مَن اصطفاكَ لذلك[3].

إضافةُ الاسمِ الكريمِ إلى ضميرِ الخطابِ غايةُ التَّشريفِ والتَّكريمِ

دلالةُ الفاءِ في قولِه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾:

افتتح النَّظمُ الكريم قولَه عزَّ ذكرُه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ بالفاءِ الدّالَّةِ على السَّببيَّةِ، أي: "فإذا ثبتَ أنَّه الحقُّ، أي: الثّابتُ أعلى الثَّباتِ تسبَّبَ عنه البُعدُ مِن تَزَلْزُلِ مَن جاءَه"[4].

ثبوتُ الحقِّ يقطعُ أسبابَ الامتراءِ

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 6/179.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/206، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/175.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/206، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/175.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/206.

بلاغةُ التَّعريضِ في جملةِ النَّهي:

النَّهيُ أمرٌ بالدَّوام على انتفاءِ إحداثِ الفعلِ، وتعريضٌ بالسّامعين

في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾، جاء النَّهي للنَّبيِّ ﷺ عن الامتراءِ فيما أنزل اللّه عليه، بل المرادُ أن "تستمرَّ على ما أنتَ عليه من اليقينِ وانتفاءِ الشَّكِّ، ويمكنُ أن يكونَ هذا النَّهي له تعريضًا لغيره، كما في مواطنَ من الكتاب العزيز، وفي هذا التَّعريضِ من الزَّجرِ للممترين والمكذِّبين ما هو أبلغُ وأوقعُ من النَّهي لهم أنفسهم؛ لأنَّه إذا كان يُنهى عنه مَنْ لا يُتصوَّر صدورُه عنه؛ فكيف بمَن يمكنُ منه ذلك؟"[1]. فليس المرادُ الكفَّ عن الفعل؛ لأنَّه غيرُ مُتصوَّرٍ منه ﷺ، بل المرادُ الدَّوامُ على انتفاءِ ذلك، أو التَّعريضُ بغيرِه ﷺ.

نكتةُ التَّعبيرِ بفعلِ الكونِ مضارعًا ﴿تَكُونَنَّ﴾:

الدَّوامُ على النَّأيِ عن المُمْترين، نهيٌ من الله ربِّ العالمين

قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ دلَّ الفعلُ المضارع في النَّهي عن الكينونةِ من المُمْترين، أنَّ النَّهيَ على وجه الدَّوامِ والاستمرارِ، أي: "اثبتْ ودُمْ على ما أنت فيه، من انتفاءِ المِرْيةِ والتَّكذيبِ"[2].

سرُّ توكيدِ الفعلِ ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ:

قوّةُ الحقِّ تقضي بالنَّهي المؤكَّدِ عن العدولِ عنه

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ جاء النَّهيُ بصيغة التَّأكيد، بإدخالِ نون التَّوكيدِ الثَّقيلةِ على المضارع؛ لأنَّ الحقَّ جديرٌ بألّا يَنْثَني عنه أحدٌ بوجه من الوجوهِ[3]، فتأكيدُ النَّهي؛ لأنَّ الحقَّ من الوضوحِ بمكانٍ لا ينبغي لأحدٍ أن يسلكَ سبيلَ الشُّبَهِ والشَّكِّ، وينتهي بأن يكونَ من المُمْترين.

دلالة إيثار لفظِ المُمْترين ونوعُ (أل) فيه:

الامتراءُ شكٌّ بعد يقينٍ، يُوصف به المتَرون

بعد ذكرِ الشَّكِّ في صدر الآيةِ على سبيل الافتراضِ جاء قولُه

(1) القنّوجيّ، فتح البيان: 6/123 - 124.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/106.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/206.

جلَّ شأنُه: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ للنَّهي عن الامتراءِ بعد تأكيدِ الحقِّ، والامتراءُ أخصُّ من الشَّكِّ؛ لأنَّه الشَّكُّ فيما لا شُبْهَةَ للشَّكِّ فيه[1]، "الشَّكُّ بعد اليقينِ، فالنَّهيُ عن الامتراءِ هو للاستمرارِ على اليقينِ والإيمانِ، وألّا يتزلزلَ ذلك اليقينُ بفعلِ المشركين، وأن مُؤَدّى ذلك القولِ هو تأكيدُ الحقِّ وتثبيتُه لأتْباعِ محمدٍ ﷺ، ولتثبيتِ فؤادِ النَّبيِّ ﷺ وإيمانِه الرّاسخِ كالجبالِ أو أشدَّ، فكثرةُ الدّلائلِ تثبِّتُ اليقينَ"[2]. وتحتَملُ (أل) أن تكونَ عهديَّةً وجنسيَّةً، فيكونَ قد نهى أن يكونَ من جنس المُمْترين، أو من الفئةِ التي شُهِرَتْ بهذا الوصفِ.

وجهُ جمْعِ المُمْترين في سياق الآية الكريمة:

التَّحلّي بوصفٍ ضمنَ جماعةٍ، شُهِرَتْ به أدلُّ على الاتِّصافِ به

قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ آثر النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بصيغة الجمعِ، ولم يَقُلْ: (ولا تكونَنَّ مُمْتريًا)؛ لأنَّ الانتماءَ إلى فئةٍ قد اشتهروا بالامتراءِ أبلغُ من أن يكونَ مُمْتَريًا على وجْهِ الإفرادِ، وذلك للدَّلالةِ على أنَّه قد بلغَ من الوصفِ أن يستأهلَ به أن يكونَ من تلك الفئةِ المُتَمالِئَةِ على الامتراء.

التَّعبيرُ عن الامتراءِ باسم الفاعلِ:

النَّهي عن الامتراء باعتباره صفةً راسخةَ الدَّوامِ والثُّبوتِ

قوله عزَّ ذكرُه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾، جاء التَّعبيرُ عن الامتراءِ المنهيِّ عنه باسم الفاعلِ للدَّلالةِ على أنَّ المنهيَّ أن يكونَ الامتراءُ قد تحوَّلَ إلى صفةٍ راسخةٍ في المرءِ، فليس المنهيُّ عنه طروءَ حدثِ المِراءِ مرَّةً أو مرَّتيْن، بل أن يكونَ هذا الفعلُ صفةً راسخةً، يزاولُها على وجْه الدَّوامِ والثُّبوتِ.

حذْفُ مُتعلَّقِ الامتراءِ:

لمّا عُلِم المرادُ؛ أوجزَ بالإحالةِ على السّياقِ

جاء الامتراءُ في قوله جلَّ شأنُه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/286.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3633.

مطلقًا بلا قيدٍ، فحَذفَ متعلَّقَه اتِّكاءً على ظهورِ المعنى من السّياقِ، وهو مفهومٌ من قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ﴾، والمعنى: لا تكنْ من المُمْترين "بالتّزلْزُلِ عمّا أنت عليْه من الجزمِ واليقينِ، ودُمْ على ذلك كما كنتَ من قبلُ"[1].

بيانُ التَّعريضِ في جملةِ الفاصلةِ في السّياق:

جاءت الجملةُ في الفاصلةِ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾، للتَّعريضِ بالمشركين، "بأنَّهم بحيث يُحْذَرُ الكَونُ منهم"[2]، فالمنهيُّ أن يكون من المشركين الذين امتَهنوا المِراءَ وحَذِقوه، "وهذا النَّهيُ والَّذي بعدَه يدلّان على أنَّ فرضَ وقوعِ الشَّكِّ، والسُّؤالَ فيما قبلَهما عنه، تعريضٌ بالشّاكّين المُمْترين والمكذِّبين له ﷺ من قومِه"[3].

النَّهيُ عن الامتراءِ، ومآلُهُ النَّهيُ عن الكَون مع المشركين

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الشَّكُّ، والرَّيب، والامتِراء:

"الامتِراءُ أخصُّ من الشَّكِّ؛ لأنَّ الشَّكَّ هو التَّردُّدُ في أمرٍ دليلُه قابلٌ للظُّهور والخَفاءِ، والامتِراءُ هو التَّردُّدُ في أمرٍ دليلُه ظاهرٌ قويٌّ لا يخْفى على أحدٍ، ويؤيِّدُ ذلك قولُه: ﴿لَقَدۡ جَآءَكَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾"[4]. والشَّكُّ هو الوقوفُ بين النَّقيضيْن، والامتِراءُ؛ طلبُ التَّشكُّكِ مع ظهورِ الدَّليلِ[5]، لذا فهو كائنٌ بعد اليقين[6]، فهو مذمومٌ شرعًا. أمّا الرَّيبُ؛ فهو أخصُّ من الشَّكِّ؛ لأنَّه شكٌّ مع تهمةٍ، أو هو مجرَّدُ التَّوهُّم، فالرَّيبُ هو "أن تتوهَّمَ بالشَّيء أمرًا ما، فينكشفُ

الامتِراءُ شكٌّ بعد يقينٍ، والرَّيبُ شكٌّ مع تهمةٍ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/175.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/286.
(3) رشيد رضا، تفسير المنار: 11/392.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/351.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/207.
(6) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3633.

عمّا تتوهَّمُه"[1]. فعبَّرَ في ختام الآيةِ بالامتِراء في سياق النَّهيِ؛ لأنَّه كائنٌ بعد اليقين، فلا بدَّ أن ينبِّهَ المؤمنين، وأنْ ينهاهُم عن ذلك، وقد بدأت الآيةُ بالشَّكِّ، وانتهتْ بالامتِراء؛ فالشَّكُّ جاء على سبيلِ الافتراضِ؛ لأنَّه أمرٌ محتملُ الوقوعِ، ولا يقدَحُ في إيمان المرءِ، أمّا الامتِراءُ؛ فجاء منهيًّا عنه؛ لأنَّه لا يكونُ إلّا بعد اليقينِ، والتَّردُّدُ فيه كائنٌ مع وجودِ دليلٍ ظاهرٍ حاسمٍ، فالامتِراءُ حالةٌ منكَرةٌ منهيٌّ عنها، بخلافِ الشَّكِّ.

(1) الرّاغب، المفردات: (شكك)

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40 [إشراف
مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 20 ، 812 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-17-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 20 : المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-17-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6073958 بتاريخ 2024/02/06م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»